

التمويل المصرفي الإسلامي ودوره في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة المؤسسة الإسلامية
لتنمية القطاع الخاص -

**ISLAMIC BANKING FINANCE AND ITS ROLE IN
SUPPORTING THE ACTIVITY OF SMALL AND
-MEDIUM ENTERPRISES - ICD CASE STUDY**

1 سلمى بوقطاية ، 2 حنان تلمساني

Salma BOUGUETTAYA ¹, Hanane TLEMCANI ²

1 جامعة طاهري محمد بشار - الجزائر bouguettaya.salma @pg.univ-bechar.dz

2 جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان - الجزائر hanane.tlemcani@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2021/06/26

تاريخ القبول: 2021/06/09

تاريخ الاستلام: 2021/04/24

ملخص:

لعب التمويل المصرفي الإسلامي دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية، فقد استطاع تحقيق ما لم يستطع التمويل المصرفي التقليدي تحقيقه خاصة فيما يخص دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هدفتنا من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف أساليب وصيغ التمويل التي تعتمدها البنوك الإسلامية من أجل دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال عرض دورها التنموي. كما تم تسليط الضوء على المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص باعتبارها إحدى الهيئات الناشطة في مجال تمويل ودعم عمل هذا النوع من المؤسسات، من خلال التعرف على مساهمتها وبرامجها التنموية التي تهدف لتحقيق هذه الأهداف. اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي، خلصت الدراسة إلى وجود أساليب عدة تمكن المؤسسات من الحصول على مختلف احتياجاتها التمويلية والاستشارية، كما تسعى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص إلى إقامة شراكات مع مؤسسات مالية مصرفية وغير مصرفية إسلامية بهدف تشجيع استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المشاريع المؤهلة وذات جدوى مالية ومقومات تنموية.

الكلمات المفتاحية: تمويل مصرفي؛ تمويل إسلامي؛ تنمية اقتصادية؛ مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

تصنيف JEL: G21، G24، G29

Abstract:

Islamic banking finance has played a fundamental role in economic life, as it has been able to achieve what conventional bank financing has not been able to achieve especially with regard to supporting the activity of SMEs. We

aimed through this study to identify the various financing methods and modes adopted by Islamic banks in order to support the activities of SMEs by

showing its developmental role. The spotlight was also on the ICD as one of the organizations active in financing and supporting the work of this type of institution, by getting to know its contributions and developmental programs that aim to achieve these goals. Depending on the descriptive and analytical approach, the study concluded that there are several methods that enable institutions to obtain their various financing and advisory needs, the ICD seeks to establish partnerships with Islamic banking and non-banking financial institutions with the aim of encouraging the investment of SMEs in qualified projects with financial feasibility and developmental components.

Keywords : Bank financing ; islamic finance ; economic development ; small and medium enterprises ; Islamic Corporation for the Development of the Private Sector.

Classification JEL: G21, G24, G29

المؤلف المرسل: تلمساني حنان hanane.tlemceni@univ-tlemcen.dz

1. مقدمة:

لطالما لعبت عملية التمويل دورا فعالا في الحياة الاقتصادية، فقد اعتبرها الكثيرون الشريان الحيوي والقلب النابض الذي يمد مختلف المؤسسات الاقتصادية بما يلزمها من أموال للاستثمار وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، لذلك أعطى لها الاقتصاد الإسلامي أهمية بالغة مع وضع ضوابط شرعية تنظم عملياتها، حتى يتم توظيف الأموال في مسارها الصحيح الذي به تعمر الأرض وتنهض الأمة، حتى تتحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. ومنذ ظهوره، لاقى التمويل الإسلامي بجميع فروعته نجاحا كبيرا خاصة خلال العقود الأخيرة، إلى أن أصبح اليوم واقعا قائما وقطاعا مستقلا بذاته في عالم المال والأعمال له منتجاته ومقوماته ومؤسساته، وجزءا لا يتجزأ من النظام الاقتصادي على الرغم من حداثة نشأته.

من جهة أخرى تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد الدول، خاصة منها النامية، فهي توفر العديد من المميزات لعل أبرزها توفير مناصب الشغل وتحفيز الابتكارات والتكنولوجيات. إلا أنه ورغم أهميتها، فهناك العديد من المشاكل التي تعيق قيامها ونموها وتحول دون تحقيقها لأهدافها داخل المجتمع الذي تنشط فيه. ويعتبر نقص الموارد المالية أهم تلك المشاكل، ونظرا لعدم توفرها على الضمانات اللازمة، فكثيرا ما تحجم البنوك التقليدية عن التعامل معها. من هنا تظهر أهمية التمويل المصرفي الإسلامي، الذي على عكس التمويل المصرفي التقليدي، لا يبحث فقط على الربحية العالية والسريعة، بل يأخذ بعين الاعتبار المقومات الاجتماعية والأخلاقية في مختلف نشاطاته. إضافة إلى ذلك، فقد أثبتت المصارف الإسلامية جدارتها في تعبئة الموارد المالية مما يعطي فرصا أكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويلات اللازمة لتنمية مشاريعها، من خلال توفير صيغ تمويل متنوعة وملاءمة لمختلف احتياجاتها حتى تتحقق استمراريته ودعمومتها.

وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تكون مبتدئة ولا تتوفر على قدر كاف من الخبرات والكفاءات، فقد تظهر حاجتها إلى الخدمات الاستشارية بالتوازي مع حاجتها التمويلية، من هنا تظهر أهمية المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع، كمنظمة متعددة الأطراف، تعمل بالشراكة مع البنوك الإسلامية من أجل استكمال الدور التنموي لهذه الأخيرة، خاصة فيما يخص دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على تخطي عقباتها، باعتبارها محركا للنمو الاقتصادي.

الإشكالية وفرضيات الدراسة:

انطلاقا مما سبق، يمكن طرح الإشكال التالي: ما هي خصوصيات الأساليب التمويلية التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية إلى جانب المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من أجل دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الأسئلة الفرعية: للإجابة على الإشكالية الرئيسية يتم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

➡ ما مدى ملاءمة الصيغ التمويلية التي تقدمها البنوك الإسلامية مع احتياجات المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة؟

✚ كيف تتدخل المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من أجل دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

فرضية الدراسة:

✚ تعتمد المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص على أساليب تمويلية واستراتيجيات تنموية مبتكرة هادفة إلى دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على تخطي عقباتها.

منهجية البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التحليلي الوصفي. أما عن تقسيم البحث فقد جاء كالتالي:

✚ المحور الأول: مفهوم التمويل المصرفي الإسلامي وأهم أساليبه؛

✚ المحور الثاني: الدور التمويلي للبنوك الإسلامية والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص كمنظمة متعددة الأطراف؛

✚ المحور الثالث: مساهمات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسات السابقة:

✚ دراسة Salah Turki Atewi و Ali Abdel Fattah Hamdan Zyadat

Islamic Finance and Its Role in " بعنوان (2021) Alrawashdeh
(Zyadat & Alrawashdeh, "Funding Small Enterprises in Jordan
(2021):

هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى استفادة المؤسسات الصغيرة في الأردن من مختلف صيغ التمويل التي تقدمها البنوك الإسلامية، تضمنت عينة الدراسة 300 مؤسسة صغيرة بالأردن خلال الفترة 2016-2020. ومن خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، توصل الباحثان إلى وجود علاقة طردية بين حجم التسهيلات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة من طرف البنوك الإسلامية والنمو.

✚ دراسة نور الدين مزياني وعبير لخشين (2020) بعنوان: "دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" (لخشين و مزياني ، 2020):

هدفت دراسة الباحثين إلى عرض مفصل لمختلف صيغ التمويل التي تعرضها البنوك الإسلامية ومدى ملاءمتها مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث طبيعة احتياجاتها التمويلية، إلى جانب مزايا وتكاليف كل صيغة. من خلال الاعتماد على المنهج التحليل الوصفي توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج نصت أهمها على أن تجربة البنوك الإسلامية في تمويل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال فتية لكنها ناجحة نسبيا في أغلب البلدان الإسلامية وفي بعض القطاعات الاقتصادية، لذلك تحتاج إلى التطوير والدعم لتكون بديلا حقيقيا وكليا عن وسائل التمويل التقليدية، وحتى يتحقق ذلك لابد من أن تحظى المنتجات التي تقدمها البنوك الإسلامية بالثقة من قبل الأفراد والمؤسسات.

📌 دراسة Haid Zahia، Abdelmalek Fatima Zahra و Mokhefi Amine

(2018) بعنوان: "Etat des lieux de la finance islamique dans le"

(Zahia, "financement des petites et moyennes entreprises

Abdelmalek, & Mokhefi, 2018)

هدف الباحثون إلى دراسة واقع مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى لجوئها إلى مختلف صيغ التمويل الإسلامية، لذلك قام الباحثون بدراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية النشطة في مدينة تلمسان، واعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي توصل الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية: لم تبدأ تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلا بعد الاستقلال، كما أن تجربة البنوك الإسلامية تعتبر جديدة نسبيا (لذلك يمكن النظر إلى هذه لأخيرة على أنها مكملة للنظام المصرفي التقليدي) ومن ثم فإن التعاون بين الطرفين سيكون مفيدا جدا، فستحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم بأساليب متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية كما تحصل البنوك الإسلامية على عملاء دائمين.

📌 دراسة سليم جابو ونوال بن عمارة (2017) بعنوان: "نماذج مقترحة لتمويل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات إدارة الاستثمار الإسلامية" (سليم و بن عمارة،

:2017)

هدفت الدراسة إلى إبراز الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تمويلها، وقد قام الباحثان باقتراح شركات إدارة الاستثمار الإسلامية كآلية تمويل إسلامية تتماشى مع خصوصيات واحتياجات

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. توصل الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها الدور الكبير الذي تلعبه شركات إدارة الاستثمار الإسلامية كبداية تمويلية متنوعة تتناسب مع خصوصيات هذه الفئة من المؤسسات، حيث تمكنها من الاستفادة من خبرات الإدارة المحترفة والملمة بالجوانب المالية والفقهية في نفس الوقت.

✚ دراسة **Mehwish Naeem و Tayyab Alam Bukhari ،Nazima Ellahi**

Role of islamic modes of financing for growth of " بعنوان: **(2010)**

(Ellahi, Bukhari, & "SMEs a case of study of Islamadab city

:Mehwish , 2010)

هدفت الدراسة إلى تحليل دور أنماط أو أساليب التمويل الإسلامية في تحفيز نشاط ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، ومن أجل ذلك، قام الباحثون بإجراء دراسة ميدانية مست 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة و5 بنوك إسلامية في إسلام آباد من أجل تقييم فعالية الأساليب التمويلية التي تقدمها البنوك الإسلامية في تنمية نشاط المؤسسات. توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحصلت على تمويلات من طرف البنوك الإسلامية قد استطاعت تحقيق مستويات مرضية من الربحية وزيادة إنتاجيتها بالإضافة إلى تحسن مستواها المعيشي، على الرغم من نقص الوعي لدى عامة الناس فيما يخص أساليب التمويل التي تقدمها البنوك الإسلامية.

✚ **نقاط الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:**

تناولت أغلب الدراسات موضوع الدور التنموي للبنوك الإسلامية ومساهمة هذه الأخيرة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا البحث يعمل على محاولة الانتقال من الدراسة العامة التي تشمل فقط البنوك الإسلامية إلى الدراسة الخاصة التي تشمل الشراكة التي تجمع بين البنوك الإسلامية وإحدى أبرز المنظمات العالمية التي تولي اهتماما كبيرا بدعم نشاط المؤسسات الخاصة عامة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة، وتلك المنظمة التي اهتم بها بحثنا هي "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص".

2. مفهوم التمويل المصرفي الإسلامي وأهم أساليبه

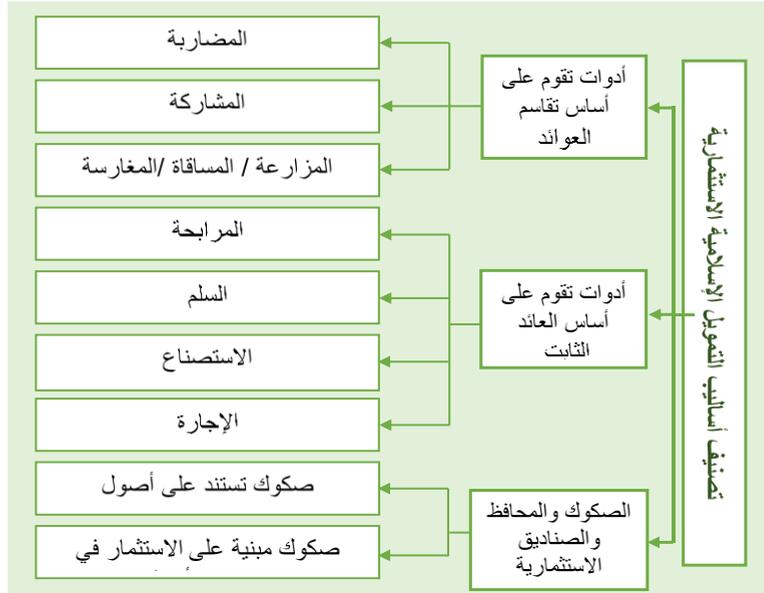
1.2. مفهوم التمويل المصرفي الإسلامي:

يمكن اعتبار التمويل المصرفي الإسلامي على أنه ذلك المال المقدم من طرف البنوك والمصارف الإسلامية وفقا للمقاصد والقواعد الشرعية (الإسلامية)، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعمارة الأرض (دوابة، 2015، صفحة 21). بالتالي يعتبر التمويل المصرفي الإسلامي بديلا عن طرق التمويل التقليدية، كما يركز أكثر على التمويل الحقيقي. ويشمل التمويل المصرفي الإسلامي العديد من المجالات بين زراعي، صناعي، تجاري، خدمي وحتى عقاري، والذي يمكن أن يكون ماديا أو نقديا. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن التمويل المصرفي الإسلامي يتبنى مختلف الأساليب التي يمكن من خلالها دعم نشاط مختلف المؤسسات الاقتصادية، وخاصة منها المتوسطة والصغيرة باعتبارها الأكثر حاجة إلى التمويل.

2.2. عقود التمويل المصرفي الإسلامي:

تنقسم عقود التمويل الإسلامية إلى عادة إلى نوعين: عقود التمويل الاستثمارية، والتي يكون الهدف منها تحقيق الأرباح، إلى جانب عقود التبرعات التي تخدم الجانب الاجتماع والإنساني. بالنسبة للعقود الاستثمارية فهي تقوم على أصول وأدوات تعتمد مبدأ المشاركة في الربح والخسارة أو على مبدأ العائد الثابت إلى جانب أساليب التمويل الحديثة، وكلها موضحة في الشكل التالي:

الشكل (1): تصنيف أدوات التمويل الإسلامية الاستثمارية



المصدر: (قندوز ع.، 2019، صفحة 14 بتصرف)

تم تقسيم أساليب التمويل الإسلامية الاستثمارية إلى ثلاثة أقسام، ضم القسم الأول مختلف الأدوات التي تقوم على أساس تقاسم العوائد سواء كانت خسائر أو أرباح، وتمثلت تلك الأدوات في كل من المضاربة، المشارك والمزارة/المساقاة/المغارسة. ضم القسم الثاني مجموعة من الأدوات التي تقوم على أساس العائد الثابت، وهي عبارة عن أدوات تقوم على أساس بيع الأصول كالمرابحة، السلم والاستصناع أو على أساس بيع منافع الأصول كالإجارة. أما القسم الثالث، فقد ضم مجموعة من الأدوات التمويلية الحديثة والمتمثلة في الصكوك والمحافظ والصناديق الاستثمارية.

3. الدور التمويلي للبنوك الإسلامية والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص:

1.3. أساليب البنوك الإسلامية الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تلعب عملية التمويل دورا رئيسيا في الحياة الاقتصادية، فلا يمكن تمثيلها إلا بالقلب النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي عامة والمؤسسات الاقتصادية والمشروعات الناشئة خاصة بالتمويلات اللازمة حتى تحقق الأهداف التي نشأت في سبيلها، والمتمثلة في الاستثمار وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية (الهاشمي، تقييم أداء المصارف الإسلامية في توظيف أساليب التمويل لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، 2015، صفحة 05). وفي ظل فشل البنوك التقليدية في حل مشكلة التخلف الاقتصادي، بل ومساهمتها في توسيع الفجوة بين

الطبقات من خلال تعاملها مع المشاريع الكبيرة وإهمالها لما دون ذلك، نشأت البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية من أجل إعادة توظيف الأموال في مسارها الصحيح بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها الدول (الهاشمي، تقييم أداء المصارف الإسلامية في توظيف أساليب التمويل لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، 2015، صفحة 03) ومن أجل تحقيق ذلك، توفر البنوك الإسلامية مجموعة واسعة من المنتجات المالية الموجهة لتمويل المشاريع التي تأتي بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها، ويمكن تقسيمها بالطريقة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (1): أساليب التمويل في البنوك الإسلامية وآثارها التنموية على المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة

نوع الأداة	تعريفها	الدور التنموية للأداة
المضاربة	عملية استثمارية تقوم على اتفاق بين المضارب (صاحب الفكرة والمشروع) ورب المال (البنك الإسلامي/الممول). في حالة نجاح المشروع وتحقيق أرباح، يتقاسم الطرفان الربح حسب الشروط المتفق عليها في العقد. أما في حالة الخسارة، فيتحملها رب المال وحده ما لم تكن الخسارة بسبب إهمال من المضارب أو إخلال بشروط العقد (Geneviève, 2012, p. 23).	القطاع العقاري: يقوم البنك الإسلامي بتمويل عملية بناء العقار، في حين يتكفل العميل بتسيير عملية البناء والبيع؛ القطاع الزراعي: تساهم البنوك الإسلامية من خلال هذه الصيغة بتشجيع تحسين الإنتاج الفلاحي (الزراعي والحيواني) من خلال تمويل المشاريع المتعلقة بها؛ إقامة المشاريع الصغيرة والحرفية: تساهم البنوك الإسلامية بتشجيع هذا النوع من الأعمال التي توفر فرص العمل وبالتالي تحقيق التكامل بين عناصر الإنتاج (ماهر، 2010، صفحة 321)؛ يتم تمويل المشاريع بصيغة المضاربة اعتمادا على الودائع الادخارية والاستثمارية، والأرباح المحصل عليها من خلال هذه العملية توزع على أصحاب تلك الودائع مما يشكل بديلا شرعيا للفوائد.
	المشاركة	- يتم من خلال هذه الصيغة توزيع المخاطر بين الممولين (البنك الإسلامي وصاحب المشروع)؛ - تشكل هذه الأداة طريقة التمويل الأنسب لاحتياجات دورات إنشاء وتطوير المؤسسات (في إنشاء و/أو رفع رأس المال، شراء و/أو تجديد معدات الإنتاج (الموقع الرسمي لبنك البركة).
	عقد بين البنك الإسلامي والعميل، يتم من خلاله إنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم، من خلال مساهمة الطرفين في التمويل، وتقسيم الأرباح والخسائر يكون وفقا لنصيب المشارك في رأس المال (جرادات، 2011، صفحة 119).	

التمويل على أساس تقاسم عائد الاستثمار

<p>الاستثمار في المجال الزراعي من أهم مجالات الاستثمار، ذلك أنه مصدر دخل وعمالة بالنسبة لغالبية سكان الأرياف وبالتالي يساهم بشكل كبير في نمو الناتج المحلي الخام. إلا أن هذا القطاع يشهد مؤخرًا تراجعًا كبيرًا في النشاط، لذلك تعتبر كل من المزارعة والمسافة من الأدوات التي تشجع العاملين في هذا القطاع على إعادة إحيائه وتطويره.</p>	<p>يقوم البنك بتوفير الآلات والمعدات الزراعية اللازمة لتحضير الأرض والإمداد بالبذور والأسمدة العضوية، لصاحب الأرض (مؤسسة صغيرة أو متوسطة أو فلاح) الذي يملك الرغبة في العمل والاستثمار (جرادات، 2011، صفحة 119).</p>	<p>المزارعة / المسافة</p>
<p>تساهم البنوك الإسلامية من خلال صيغة المراجعة في تمويل احتياجات بعض القطاعات الاقتصادية كالتجارة والصناعة. فهي تساعد على تغطية احتياجات التجارة الداخلية من خلال توفير السلع المعمرة والوسيلة للمؤسسات التجارية من خلال شرائها وإعادة بيعها وبالتالي تنشيط حركة السوق المحلي ورفع حجم الطلب الكلي والمساهمة في دوران النشاط الاقتصادي. أما بالنسبة للقطاعات الإنتاجية، فتستخدم المراجعة من أجل توفير مستلزمات الإنتاج من مواد خام وبيع وسيطة، معدات آلات وأجهزة، مما يساعد على رفع الكفاءة الإنتاجية (العرضي، 2008، صفحة 367).</p>	<p>اتفاق بين مشتر وبائع لبيع سلعة معينة بسعر متفق عليه (ثمن الشراء الأول + هامش الربح) أما السداد فيكون إما نقدا (فور استلام السلعة) أو بعد أجل يتفق عليه الطرفان (المهشمي، المصارف الإسلامية، 2013، صفحة 41)</p>	<p>المراجعة</p>
<p>تساهم المصارف الإسلامية من خلاله في توفير التمويل اللازم للنشاطات الصناعية وبالتالي تطويرها، خاصة منها الصناعات التحويلية التي تعمل على تلبية الاحتياجات الاستهلاكية للمجتمع (خلف، 2006، الصفحات 344-345). يظهر الأثر التنموي لصيغة السلم من خلال أثره في الحفاظ على استقرار الأسعار، وعدم تأثر القوة الشرائية للنقود المستثمرة، ذلك أن ثمن الأصول الممولة عن طريق السلم يدفع مقدما، وبالتالي تجنب الارتفاع المحتمل لأسعارها في المستقبل.</p>	<p>عبارة عن اتفاق بين البنك والعميل الذي يريد اقتناء سلعة معينة بمواصفات محددة في أجل معلوم مع تعجيل دفع ثمنها، أي أنه يبيع أجل بعاجل، المؤجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة والعاجل هو ثمنها (سليمان ناصر، عبد الحميد بوشمره، 2010، صفحة 310).</p>	<p>السلم</p>
<p>- تعتبر الإجارة أو التأجير، من العقود التي تستخدم في تمويل الاستثمارات المنقولة وغير المنقولة، فبالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين، تتيح هذه الأداة فرصة تجديد معداتهم القديمة والحصول على آخر التطورات التكنولوجية؛ - كما يمكن للبنك أن يستخدم هذه الصيغة في صورة إجارة تشغيلية في حال ما إذا أراد الاحتفاظ بالأصل، بالتالي تصبح أداة استثمارية بالنسبة له.</p>	<p>عقد الإجارة عبارة عن عقد إجار أصل مقرون بوعود بالبيع لفائدة المستأجر، ويعتبر من عقود التمويل المتوسطة وطويلة الأجل، حيث يتدخل في هذا العقد ثلاث أطراف (Geneviève, 2012, p. 67) - مورد الأصل (صانع أو بائع)؛</p>	<p>الإجارة</p>

	<p>- المؤجر المتمثل في البنك الإسلامي الذي يشتري الأصل بهدف تأجيله؛</p> <p>- مستأجر الأصل (العميل) الذي يحتفظ بحق الاختيار بين شراء الأصل أو إنهاء العقد.</p>		
<p>- تعتبر هذه الصيغة من الصيغ التمويلية التنموية حيث أنها تعتبر الصيغة الأمثل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي تريد توسيع حجم أعمالها من خلال زيادة خطوط الإنتاج أو إنشاء وحدات عقارية... .</p> <p>- كما تعمل البنوك من خلال هذه الصيغة بتأمين متطلبات السوق المحلية وتوفير مختلف السلع الاستهلاكية والإنتاجية للأفراد والقطاعات الاقتصادية؛</p> <p>- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية من خلال توفير مختلف المتطلبات.</p>	<p>عبارة عن عقد بين البنك الإسلامي والعميل، يقوم من خلاله هذا الأخير بتقديم طلب للبنك مفاده صناعة سلعة غير متوفرة في السوق، وذلك وفقا لمواصفات المشتري (المستثمر)، أما تاريخ التسليم والسعر فيتم تحديده مسبقا (خلف، 2006، صفحة 380).</p>	<p>الاستئصال</p>	
<p>- تساهم في تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى مختلف أوجه الاستثمار الحقيقي عن طريق تمويل المشروعات تنموية الكبرى (البنى التحتية)؛</p> <p>- تنشيط سوق الأوراق المالية وخاصة منها الإسلامية من خلال توسيع قاعدة الأوراق المالية في سوق المنتجات المالية؛</p> <p>- تعد من الحلول الهامة لمشكلة الديون الخارجية والداخلية للدولة ومعالجة عجز موازنتها من خلال توفير التمويل اللازم للاحتياجات الحكومية بهدف تخفيف العبء عن كاهلها، وإتاحة الفرصة أمام الأفراد للمشاركة في سد الاحتياجات التمويلية لدعم الموازنة العامة؛</p> <p>- تعمل صكوك المضاربة على تحفيز القوى العاملة على الاستثمار، كما تعمل صكوك المشاركة على تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على المشاركة في العمل الاستثماري، وبالتالي تساهم الصكوك الإسلامية في الحد من مشكلة البطالة (مرعي، 2020، صفحة 09).</p>	<p>عرّفها مجتمع الفقه الإسلامي على أنها: "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس المال وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه (قندوز ع.، 2019، صفحة 03).</p>	<p>الصكوك الإسلامية (صكوك الاستثمار)</p>	<p>الصكوك والحفاظ والصناديق الاستثمارية</p>
<p>- تعد الاختيار الأمثل للمستثمرين (أفراد أو مؤسسات) الذين لا يجتفون العمل في مجال الاستثمار، بحيث يتكفل أهل الخبرة بذلك</p>	<p>صناديق الاستثمار عبارة عن وعاء مالي لتجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة ذات</p>		

<p>(تحديد القطاعات الاستثمارية، اختيار أدوات الاستثمار،...):</p> <p>- في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم وما يترتب عليها من ارتفاع في مستوى مخاطر الاستثمار، تعتمد الصناديق والمحافظ الاستثمارية الإسلامية على الإدارة المخترفة والتوقيت الصحيح لعمليات البيع والشراء، فضلا عن بناء محافظ استثمارية متنوعة ما يعمل على تخفيض المخاطر؛</p> <p>- تنشيط حركة التعامل في سوق الأوراق المالية ما يساعد على استقرارها؛</p> <p>- من خلال هذه الصيغة، يتحول الاستثمار الفردي إلى استثمار مؤسسي، ما يجعل القرارات أكثر رشدا بحيث تكون مبنية على الكفاءة والخبرة بعيدة عن المضاربات الفردية.</p>	<p>خبرة في إدارة محافظ الأوراق المالية، لذلك يمكن اعتبارها وسيط مالي يوفر لأصحاب المدخرات الفرصة في المشاركة في أسواق المال واختيار المجالات التي تستثمر فيها أموالهم (الأبجي، 2006).</p>	<p>المحافظ والصناديق الاستثمارية الإسلامية</p>
--	---	---

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مصادر متعددة

يظهر لنا من خلال الجدول (1) أن البنوك الإسلامية تهدف إلى تمويل عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع الذي تنشط فيه (وخاصة المجتمع الإسلامي) من خلال تبني مجموعة واسعة من الصيغ التمويلية الموجهة إلى تمويل المؤسسات الاقتصادية في مختلف القطاعات، إلا أن مدى ملاءمتها وتلبيتها لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من صيغة إلى أخرى. فصيغة المراجعة مثلا، تعتبر من أكثر العقود المستخدمة من طرف البنوك الإسلامية لما تتمتع به من عنصر الأمان وسهولة خطواتها العملية، إلا أنها لا تتلاءم مع كافة نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنها تتلاءم أكثر مع احتياجات المؤسسات الناشطة في المجال التجاري، أما دورها كصيغة تمويلية للنشاط الصناعي فيقتصر على توفير مستلزمات الإنتاج من مواد خام، معدات آلات وأجهزة، مما يساعد على دعم كفاءة القطاع الصناعي الوطني، أما عن باقي الاحتياجات (توفير السيولة، تمويل رأس المال العامل، التمويل طويل الأجل، إلخ) فقد تكون تكلفة تمويلها ضخمة لا تتفق مع طبيعة دخلها (العرضي، 2008، صفحة 368).

2.3. دور المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة:

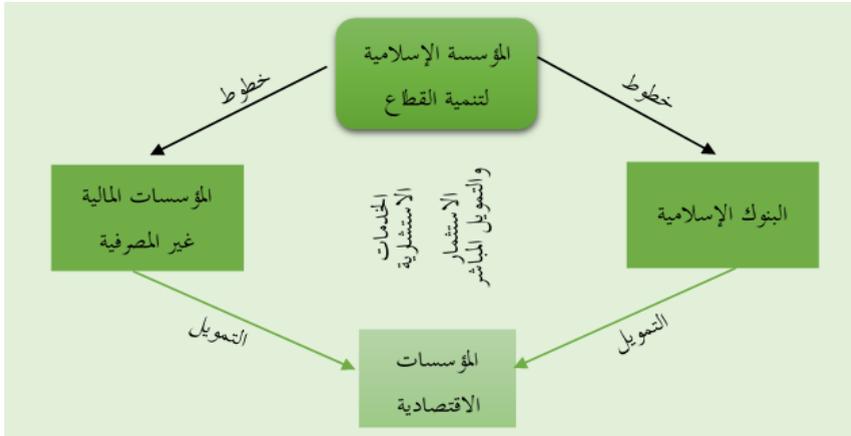
أ. التعريف بالمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص:

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص عبارة عن منظمة متعددة الأطراف، تابعة للبنك الإسلامي للتنمية. نشأت المؤسسة سنة 1999، هادفة إلى دعم التنمية الاقتصادية من خلال تقديم الدعم المادي

لمشاريع القطاع الخاص إلى جانب الخدمات الاستشارية بشأن السياسات التي تشجع على إنشاء وتوسيع تلك القطاعات في الدول الأعضاء ("التقرير السنوي 2019"، 2020، صفحة 09).

بهدف دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقدم المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص خطوط تمويل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية العاملة في الدول الأعضاء (كالبنوك الإسلامية، شركات الإجارة، شركات التكافل، شركات التمويل العقاري وصناديق الاستثمار) للاستثمار في مشاريع مؤهلة وذات جدوى مالية ومقومات تنموية خاصة فيما يتعلق بخلق فرص العمل. ويمكن شرح عمل المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص إلى جانب البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية غير المصرفية في الشكل الموالي:

الشكل (2): هيكل نشاط المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على ما جاء في الموقع الرسمي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

حيث توفر المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص مجموعة متنوعة من الخدمات التمويلية التي تضعها بين يدي البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية غير المصرفية، تقوم هذه الأخيرة بطرحها أمام أصحاب المشاريع والمؤسسات حسب طبيعة الحاجة، إضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية. وبالتالي نستنتج أن تدخل المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من أجل دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون بطريقتين:

- **التدخل المباشر:** من خلال الاستثمار والتمويل المباشر إلى جانب الخدمات الاستشارية التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة مباشرة؛

- **التدخل غير المباشر:** تقدم المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص خطوط تمويل للبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية غير المصرفية، وهذه الأخيرة تقوم بتمويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحاجة.

كما يمكن أن نستنتج من خلال الشكل (2)، أن هذه العملية تعود بالفائدة على كل طرف من أطرافها:

● بالنسبة للبنك الإسلامي أو المؤسسة المالية غير المصرفية الإسلامية، فمن خلال هذه العملية يتعزز مركزها المالي؛

● بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو أصحاب المشاريع، فتكمن مكاسبها في سهولة حصولها على التمويل اللازم للنهوض بمشاريعها بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية اللازمة لضمان نجاحها؛

● أما بالنسبة للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، فتكمن الميزة من تطوير شراكتها مع البنوك الإسلامية أو المؤسسات المالية في الاستفادة من شبكاتها الخاصة وعمق معرفتها بالسوق.

ب. أساليب المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص إحدى أهم الهيئات التي تسعى إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات الاقتصادية وخاصة منها الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر أساس النمو الاقتصادي والازدهار، وذلك من خلال تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات التي تتوافق مع مختلف احتياجاتها وقطاعاتها، والمتوافقة في نفس الوقت مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويمكن تلخيصها في النقاط التالية ("التقرير السنوي 2019"، 2020، الصفحات 102-103):

📌 منتجات التمويل والاستثمار:

توسع المؤسسة نطاق عملياتها من خلال إنشاء وتمويل الاستثمارات في الدول الأعضاء وتستهدف بهذه الخدمة المؤسسات المالية الإسلامية التي تسعى إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرامية إلى خلق فرص عمل جديدة تساعد في تنمية الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال:

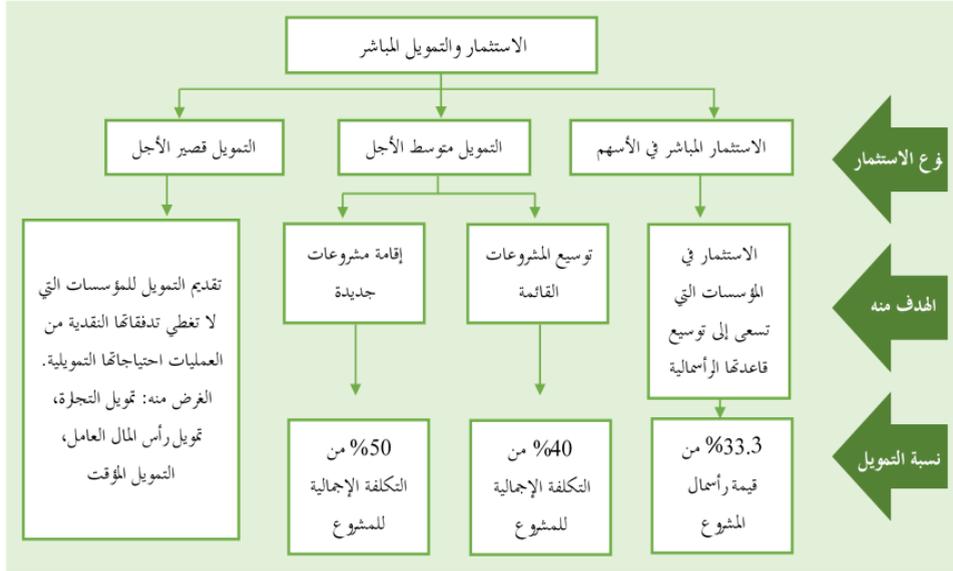
📌 خطوط التمويل:

تقدم المؤسسة خطوط تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية للبنوك والمؤسسات المالية في الدول الأعضاء كوسيلة لتحسين فرص حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل متوسط الأجل (تمويل غير مباشر) وتعزيز ميزانية البنوك المستفيدة ودعم الاقتصاد الوطني؛

📌 الاستثمار والتمويل المباشر:

في هذا الصدد توفر المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ثلاث أنواع من التمويلات: الاستثمار المباشر في الأسهم، التمويل متوسط الأجل والتمويل القصير الأجل، والشكل الموالي يوضح أنواع الاستثمارات الممولة ونسب التمويل:

الشكل (3): أساليب الاستثمار والتمويل المباشر للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الخاص للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

تمويل المؤسسة يشمل فقط المشاريع المجدية تحت إدارة المختصين في إطار حوكمة سليمة وذات الأثر التنموي.

الخدمات الاستشارية:

تقدم المؤسسة مجموعة متنوعة من الخدمات الاستشارية لمختلف المؤسسات في الدول الأعضاء، وتشمل الخدمات الاستشارية ما يلي:

- تقييم بيئة الاستثمار والإرشاد إلى التدابير الإصلاحية المطلوبة؛
- خدمات استشارية خاصة بتمويل المشاريع؛
- إعادة هيكلة وتأهيل الشركات؛
- إعداد برامج خصخصة الشركات.

يكمّن الهدف من الخدمات الاستشارية خلق بيئة مناسبة لتسهيل الاستثمار لمؤسسات القطاع الخاص وخاصة منها المتوسطة والصغيرة، ومساعدتها على تحقيق أهدافها بالاعتماد على فريق من المهنيين ذوي خبرة مصرفية استثمارية كبيرة.

✚ إدارة الأصول:

تصنف خدمات إدارة الأصول في المؤسسة الصناديق إلى ثلاث فئات كالتالي:

✚ **صناديق المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** تعزز هذه الصناديق فرص الحصول على التمويل للشركات

الصغيرة والمتوسطة والتي تساهم في خلق فرص العمل وبالتالي التنمية الاقتصادية؛

✚ **صناديق أسهم خاصة:** تمول القطاعات الرئيسية التنموية على الصعيد الإقليمي أو العالمي، وفي

هذا الإطار أنشأت المؤسسة صندوق رابطة الدول المستقلة للطاقة المتجددة (صندوق الطاقة المتجددة) وصندوق الأغذية والزراعة العالمي؛

✚ **صناديق الدخل:** والتي توفر أدوات استثمارية في إدارة السيولة وتحقق عوائد متوافقة مع أحكام

الشرعية الإسلامية. تشرف المؤسسة على إدارة صندوق حصص الاستثمار وأطلقت مؤخرا صندوقا إقليميا لأسواق رأس المال وصندوق حصص الاستثمار.

4. مساهمات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة:

منذ نشأتها وحتى سنة 2019، مرت المؤسسة بعقدين من الإنجازات التي حاولت من خلالها تطوير

القطاع الخاص في دولها الأعضاء. وفيما يلي عرض لأهمها:

1.1. الدور التمويلي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص:

أ. المشاريع الممولة حسب طريقة التمويل:

عملت المؤسسة منذ نشأتها سنة 1999 على تلبية متطلبات النشاط الاقتصادي من خلال

الاستجابة لمختلف احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التمويلية منها والاستشارية وذلك في مختلف

القطاعات: التمويل، البنية التحتية، الزراعة، التصنيع والبتروك والغاز. حيث بلغ عدد المشروعات نهاية سنة

2018 الممولة 411 مشروع بمبلغ إجمالي يقارب 6.4 مليار دولار أمريكي موزعة على 51 دولة عضو

("التقرير السنوي 2019"، 2020، صفحة 16). والشكل الموالي يوضح لنا حجم المشاريع التي تمت

الموافقة على تمويلها (حسب طريقة التمويل):

الشكل (4): مجموع المشاريع الممولة حسب طريقة التمويل (منذ النشأة وحتى نهاية سنة 2019)



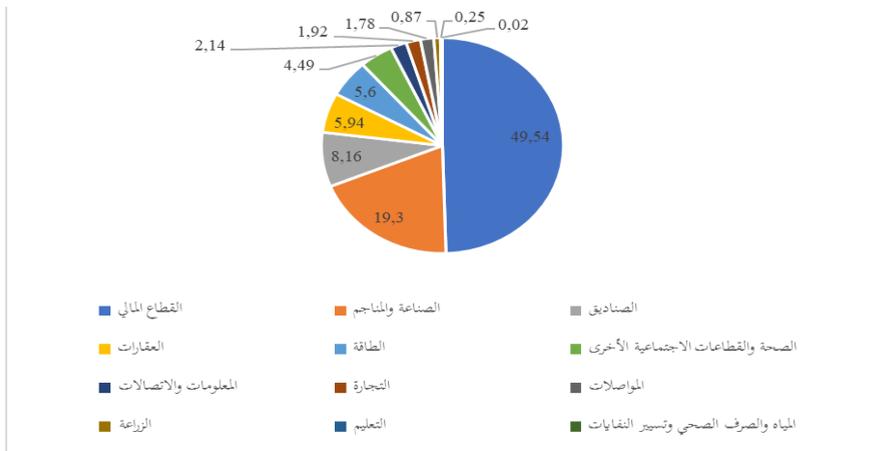
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات ("التقرير السنوي 2019"، 2020، صفحة 42)

بلغت التمويلات الممنوحة من طرف المؤسسة على شكل خطوط تمويل مبلغ 2.7 مليار دولار أمريكي موزعة على 100 مشروع، يليها التمويل لأجل بمبلغ 2.3 مليار دولار أمريكي موزعة على 221 مشروع، ثم الاستثمار في الأسهم بمبلغ 1.0 مليار دولار أمريكي غطى 143 مشروع، وفي الأخير تم تمويل 15 مشروع تم تمويله من صناديق الاستثمار بمبلغ 533 مليون دولار أمريكي.

ب. المشاريع الممولة حسب القطاع الاقتصادي:

اهتمت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بتمويل مشاريع في مختلف القطاعات التي لها أثر على الاقتصاد والتي تعمل على خلق مناصب عمل، والشكل الموالي يعرض حصة كل قطاع من تمويلات المؤسسة:

الشكل (5): المشاريع الممولة حسب القطاعات (منذ النشأة وحتى نهاية سنة 2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما جاء في ("التقرير السنوي 2019"، 2020)

يتضح لنا من خلال الشكل السابق أن استثمارات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص قد مست العديد من القطاعات، إلا أن الحصة الأكبر قد كانت من نصيب القطاع المالي والذي يعتبر أهم وسيط لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.4. أبرز برامج المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص الهادفة إلى دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

منذ نشأتها، سعت المؤسسة المالية لتنمية القطاع الخاص إلى تقديم مجموعة واسعة من الحلول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مصممة خصيصا لتلبية مختلف احتياجات مؤسسات القطاع الخاص في الدول الأعضاء سواء التمويلية أو الاستشارية، وفيما يلي سوف نقدم بعض البرامج التي ساهمت من خلالها المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ. برنامج دعم مناخ الأعمال والصناعة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحيانا إخفاقات في السوق الذي تنشط فيه قد لا ينفعها تدخل الممولين، ومن أجل مواجهتها، قدمت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص برنامج "دعم مناخ الأعمال والصناعة" سنة 2011 بالتعاون مع حكومات الدول الأعضاء. عبارة عن برنامج استشاري يهدف إلى التعرف على الصعوبات الكبيرة التي تحول دون نمو الأعمال، ثم إيجاد الحلول وتنفيذها، وبالتالي تحقيق نموها

على المستويات الوطنية والقطاعية وتولي القيادة في صياغة مستقبلها. ومن بين المشاريع التي استفادت من البرنامج نذكر:

➤ مشروع "Brave":

تم إطلاق هذا البرنامج استجابة للتحديات التي تواجه مؤسسات القطاع الخاص خلال النزاعات، مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاعات مختارة كمصايد الأسماك، الأعمال الزراعية التجارية وتجهيز الأغذية، الرعاية الصحية والملابس الجاهزة، وذلك بهدف دعم استمرارية الأعمال للمؤسسات ذات القيمة المضافة (الهاشمي، تقييم أداء المصارف الإسلامية في توظيف أساليب التمويل لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، 2015، صفحة 47).

يعتبر مصنع "المودة" أحد المؤسسات التي استفادت من مشروع "Brave"، فمصنع "المودة" اليمني للصناعة الغذائية فتح أبوابه لتنقية المياه ثم توسع المصنع ليشمل صناعة الألبان، إلا أن فترات النزاع التي مرت بها الدولة تسببت في حدوث مشاكل في المصنع، فاتخذ صاحبه قرار إغلاقه. لكن بفضل مشروع "Brave" تدرّب صاحب المصنع على مرونة الأعمال، واستطاع فهم كيفية التخطيط وتخفيف المخاطر، فأعد صاحب المصنع خطة لاستمرار العمل تهدف إلى إضافة منتجين جديدين، وقد حدد تحليل الطلب في السوق على أن الصلصة الحارة وعصير الليمون سوقان لهما أعلى طلب محتمل. فقررت الشركة مواصلة أنشطتها والتوسع لإنتاج هذين المنتجين، على الرغم من أن العثور على المواد الخام كان يمثل تحدياً أولياً، إلا أن المالك قرر في النهاية شراء الليمون من مزرعتين كبيرتين والتعاقد مع تعاونية زراعية إقليمية كبيرة لشراء الفلفل الأحمر المزروع محلياً. أدى توسع "مودة" إلى زيادة دخل المزارعين الذين يزرعون المزيد من المنتجات لتلبية الطلب من المصنع (ICD, 2019, p. 44).

➤ مشروع بريف لسيدات الأعمال (اليمن، مالي ونيجيريا):

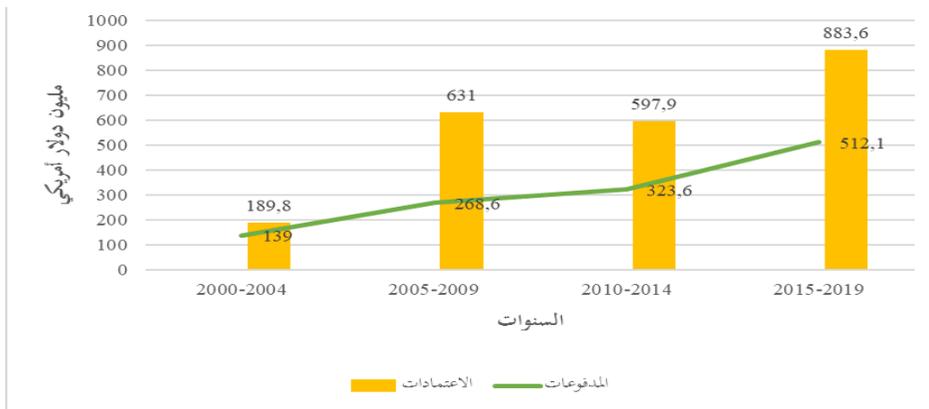
تم تصميم هذا البرنامج سنة 2016 لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى المتناهية الصغر، الناشطة في القطاعات الحيوية والتي تقودها النساء في مناطق الحروب والصراعات، من أجل تعزيز قدراتها على الصمود باعتبارها محركاً للنمو المستدام. مع انتهاء المرحلة الأولى من البرنامج (2017-2018)، تمت مساعدة 620 شركة بتقديم تدريب على الاستمرارية في العمل، وخلق 15000 وظيفة مستدامة و1541 وظيفة جديدة، وذلك بمشاركة 1229 امرأة في أكثر من 30 ورشة عمل.

ساعد نمو التمويل الإسلامي بجميع فروعِهِ إلى زيادة الطلب على التمويل الإسلامي، وزيادة البحث عن حلول تمويلية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية المصممة خصيصاً لتلبية مختلف احتياجات الأفراد والمؤسسات. في ضوء ذلك، سعت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص إلى بناء قدرات المؤسسات الناشئة في بيئات صعبة وذلك من خلال برنامج المؤسسات الإسلامية سنة 2012، والذي يقدم حلولاً استشارية خاصة بإنشاء مؤسسات مالية إسلامية جديدة أو تحويل مؤسسات مالية تقليدية إلى مؤسسات مالية إسلامية، أو فتح نوافذ إسلامية داخل تلك المؤسسات التقليدية، كما تسعى إلى تنمية قدرات هيئات تنظيم هيئات التمويل الإسلامي والمؤسسات المالية. وقد ساهمت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص منذ بداية البرنامج في تنفيذ عمليات همت 40 مؤسسة مالية في 27 دولة عضو ("التقرير السنوي 2019"، 2020، صفحة 47).

ب. التمويل لأجل:

باعتبار التمويل لأجل أحد أهم وسائل التمويل المؤسسية خاصة بالنسبة لتلك الصغيرة والمتوسطة، سعت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص سنة 2000 إلى إطلاق برنامج التمويل لأجل ذو مقاربة ثلاثية الجوانب تشمل: التركيز على الأنشطة الأساسية مع إعطاء الأولوية لتمويل المشاريع ذات القيمة المضافة العالية؛ بناء القدرات الداخلية للمؤسسة؛ بالإضافة إلى التمرکز في السوق. وخلال الخمس سنوات الأولى من انطلاق البرنامج، وافق مجلس إدارة المؤسسة على تمويل العديد من المشاريع، والشكل البياني الموالي يظهر لنا تطور عمليات التمويل:

الشكل (6): الاعتمادات والمدفوعات (2000-2019)



المصدر: ("التقرير السنوي 2019"، 2020، صفحة 55)

كما هو موضح في الشكل أعلاه، وافقت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في الخمس سنوات الأولى (2000-2004) على تمويلات قصيرة الأجل بقيمة 189.9 مليون دولار أمريكي موزعة على 37 مشروع، أما في الخمس سنوات التالية (2005-2009) فقد ضاعفت عدد المشروعات الممولة حيث بلغت 73 مشروع بقيمة 631 مليون دولار أمريكي، في الخمس سنوات الموالية (2010-2014)، فقد استفاد 51 مشروعاً بقيمة 597.9 مليون دولار أمريكي، أما في الخمس سنوات الأخيرة، فقد استفاد 61 مشروعاً بقيمة 883.6 مليون دولار أمريكي. استفادت العديد من المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة وحتى الكبيرة من هذا البرنامج، في مختلف القطاعات من صناعة وتعدن، الطاقة، التجارة، الصناعة، النقل، التعليم، إلخ بنسب متفاوتة.

من خلال هذا البرنامج، قامت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع بتعبئة الموارد للعديد من المشاريع، ومن بينها شركة "ميهكو" للرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية، ومشروع "الكور القلوي" في سوريا، مشروعاً "سكاتيك" و"الفنار" للطاقة المتجددة في مصر، مشروع "شوباك ويند" في الأردن، مستشفى "مانيزا" في تركيا، إضافة إلى العديد من المشاريع الأخرى ("التقرير السنوي 2019"، 2020، صفحة 56).

ت. برنامج الشراكة مع المؤسسات المالية غير المصرفية:

عرف القطاع المالي غير المصرفي في العقد الأخير تطوراً ملحوظاً، ذلك أنها تكمل عمل البنوك في تقديم الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات مما يعمل على خلق منافسة في الخدمات المالية. هذا ما أدى بالمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع إلى خلق فريق للأسهم غير المصرفية لإنشاء أو تطوير مؤسسات مالية غير مصرفية التي بدورها تقوم بتلبية مختلف الاحتياجات التنموية للدول الأعضاء، فهي تعمل على توفير إمكانية وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل (من خلال شركات الإجارة، الرهن العقاري، الاستثمار، الشركات المتخصصة، إلخ) وبالتالي توفير فرص عمل جديدة والحد من الفقر ("التقرير السنوي 2019"، 2020، صفحة 52). وتعد شركة "لانكا بنغلا" للتمويل المحدودة ببنغلادش، إحدى المؤسسات المالية غير المصرفية التي استفادت من تسهيلات مراحة سنة 2019 بقيمة 20 مليون دولار أمريكي، وخصص هذا التمويل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة داخل الدولة.

تعتبر شركة "بداية" لتمويل المنازل في المملكة العربية السعودية، إحدى المشاريع التي تم تمويلها من خلال برنامج الشراكة مع المؤسسات المالية غير المصرفية. تهتم شركة "بداية" للتمويل العقاري بتمويل تطوير

القطاع العقاري بالمملكة العربية السعودية، من خلال تمويل شراء وبناء الشقق والمنازل، المجمعات السكنية، والمباني لصالح المحليين ("التقرير السنوي 2019"، 2020، صفحة 72).

ث. برنامج صناديق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عادة ما يواجه أصحاب المشاريع الذين يريدون بدء أو تطوير أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات وتحديات خاصة تلك التي تتواجد في الأسواق الناشئة والمناطق الحدودية، كصعوبة الحصول على الدعم المادي، دعم خبراء الأعمال إضافة إلى حاجتها إلى روابط السوق اللازمة لتحقيق النجاح. لذلك قامت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بإنشاء برنامج صناديق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توفر من خلالها إمكانية إيصال التمويل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات، من خلال نشر رأس مال الميزانيين في أعمال مخططة، مدروسة ومدارة بشكل جيد. يتألف البرنامج من صناديق مغلقة تمتد لفترة تتراوح بين 8 و12 سنة مما يعمل على توفير زيادة في رأس المال طويل الأجل من خلال الخروج عبر بيع الأسهم ("التقرير السنوي 2019"، 2020، صفحة 68).

يعتبر مشروع "ثمار" الذي تم إنشائه سنة 2012 أول صندوق للأسهم الإسلامية في تونس موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين تنافسيتها، تسهيل وصولها للأسواق المحلية والعالمية بالإضافة إلى ضمان نموها وتشجيع اكتساب رأس المال البشري. استطاع مشروع "ثمار" منذ نشأته أن يحدث أثرا كبيرا على التنمية الاقتصادية، حيث وفر أكثر من 1100 فرصة عمل في تونس.

5. الخاتمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعامة الأساسية لاقتصاديات الدول النامية، ذلك أنها لا تقتصر فقط على تعزيز التنمية الاقتصادية، بل تعتبر أيضا وسيلة للتماسك الاجتماعي والحد من عدم المساواة في الدخل بالإضافة إلى تمكين الفئات المهمشة. ونظرا لأهميتها، تعهدت البنوك الإسلامية بمساعدتها من خلال التعرف على الصعوبات التي تحول دون نمو أعمالها، وتعمل جاهدة لإيجاد الحلول وتنفيذها، كما تهدف إلى تحسين قدراتها التنافسية وتشجيع التصنيع في القطاعات الصناعية. وتعتبر المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع منظمة متعددة الأطراف تابعة للبنك الإسلامي للتنمية، تهدف بالتعاون مع المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية الإسلامية إلى تكملة الدور التنموي الذي تلعبه هذه الأخيرة من أجل دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدتها على تحطيط عقباتها. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- يتبنى التمويل المصرفي الإسلامي مختلف الأساليب التي يمكن من خلالها دعم نشاط مختلف المؤسسات الاقتصادية، وخاصة منها المتوسطة والصغيرة باعتبارها الأكثر حاجة إلى التمويل؛
- ويتمثل دعم البنوك الإسلامية من خلال هذه الأساليب فيما يلي:
 - ✚ بفضل عقود "المضاربة"، يدعم البنك الإسلامي المؤسسات الناشطة في القطاع العقاري أو الزراعي، حيث يتكفل البنك الإسلامي بعملية تمويل المشروع، في حين يتكفل صاحب المشروع/المؤسسة بعملية التسيير؛
 - ✚ من خلال عقود "المشاركة"، تستطيع البنوك الإسلامية تقاسم مخاطر المشروع بينها وبين المؤسسة، كما أنها تعبر الأداة المثلى لتمويل احتياجات دورات إنشاء وتطوير المؤسسة؛
 - ✚ كما يمكن للبنك الإسلامي دعم المؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي من خلال تقنية "المزاعة/المغارسة" بتوفير كافة الآلات والمعدات التي تحتاجها المؤسسات الناشطة في المجال الفلاحي، في الوقت الذي يساهم فيه صاحب المؤسسة بعملية التسيير؛
 - ✚ تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال الصناعات التحويلية من تقنية "السلم" من خلال حصولها على مختلف السلع اللازمة وبأسعار أرخص من أسعار السوق؛
 - ✚ كما تساهم البنوك الإسلامية بتشجيع المؤسسات ذات الطابع الصناعي بفضل تقنية "الاستصناع"، فتقوم بالتعاقد معها من أجل تزويد عملائها بالسلع والخدمات الغير متوفرة في السوق حسب المواصفات التي يحتاجون إليها.
- ✚ أما فيما يخص الصكوك الإسلامية التي تصدرها البنوك الإسلامية، فهي تساهم في تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تكون في أمس الحاجة إليها. والتنوع في الصكوك يتيح فرصا ومجالات أكثر لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة خاصة تلك التي يغلب فيها النشاط الإنتاجي على النشاط المالي، الشيء الذي يعمل على تشجيع الاستثمارات المنتجة بطرق شرعية وتوفير فرص أكثر للعمل؛
- ✚ بالنسبة للمحافظ والصناديق الاستثمارية الإسلامية، فتقوم البنوك الإسلامية من خلالها بتعبئة المدخرات من طرف أصحاب الفوائض الذين لا يتوفرون على خبرات في إدارة الأصول، وتوجيهها إلى المجالات الاستثمارية المنتجة، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد المحلي؛
- على الرغم من أن البنوك الإسلامية تتبنى مجموعة واسعة من الصيغ التمويلية الموجهة إلى المؤسسات الاقتصادية في مختلف القطاعات، إلا أن مدى ملاءمتها وتلبيتها لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من صيغة إلى أخرى، حيث نجد أن عقود المرابحة هي الأكثر استخداما من طرف

البنوك الإسلامية غير أن هذه الصيغة لا تلي كافة الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يعكس أهمية تنوع صيغ وأساليب الاستثمار التي تمارسها البنوك الإسلامية ولا تركز نشاطها الاستثماري على صيغة دون الأخرى؛

- تعتبر المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص منظمة متعددة الأطراف، تسعى إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات الاقتصادية وخاصة منها الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر أساس النمو الاقتصادي والازدهار، من خلال إقامة شراكات مع المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية الإسلامية، بهدف الاستثمار في مشاريع مؤهلة وذات جدوى مالية ومقومات نمووية خاصة فيما يتعلق بخلق فرص العمل.

6. قائمة المراجع:

- (2020). "التقرير السنوي 2019". المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص. تاريخ الاسترداد 10 10 , 2020، من:
- https://icdps.org/uploads/files/ICD_Annual%20Report%202019_AR1591870437_6443.pdf
- Ali Abdel Fettah Hamdan Zyadat، و Salah Turki Alrawashdeh. (2021). Islamic Finance and Its Role in Funding Small Enterprises in Jordan . *Research in World Economy* .415-406 ، (01)12 ، doi:10.5430/rwe.v12n1p406
- Geneviève, C.-B. (2012). *Finance islamique*. Paris: PB édition.
- Haid Zahia ،Fatima Zahra Abdelmalek و Amine Mokhefi تاريخ (2018). <http://revues.imist.ma> الاسترداد 21 05 2021، من
- ICD. (2019). *l'inclusivité, Approche intégrée* ،03 05 تاريخ الاسترداد . https://icd-ps.org/uploads/files/Rapport%20Financier1554882691_2160.pdf ، من
- Nazima Ellahi ،Tayyab Alam Bukhari و Naeem Mehwish. (2010) . ROLE OF ISLAMIC MODES OF FINANCING FOR GROWTH OF SMEs A CASE STUDY OF ISLAMABAD CITY . *International Journal of Academic Research*.171-161 ، (06)02 ،
- أشرف محمد دوابة. (2015). *التمويل المصرفي الإسلامي، الأساس الفكري والتطبيقي*. القاهرة: دار السلام.
- جابو سليم، و نوال بن عمارة. (2017). نماذج مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات إدارة الاستثمار الإسلامية. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* (07)، 30-11.

- حسين عبد العزيز جرادات. (2011). الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل. عمان: دار صفاء.
- رفعت السيد العرضي. (2008). موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية. (المعهد العالي الإسلامي للفكر الاقتصادي، المحرر) دار السلام للطباعة والنشر.
- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشمة. (2010). متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. الباحث، 310.
- عبد الكريم أحمد قندوز. (2019). عقود التمويل الإسلامي: دراسة حالة". صندوق النقد العربي، 14 بتصرف.
- عبد الكريم قندوز. (2019). عقود التمويل الإسلامية دراسة حالة الجزائر. صندوق النقد العربي، 03.
- عبير لخشين، و نور الدين مزياني . (2020). دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة أبحاث للدراسات الاقتصادية والإدارية، 315-342.
- عزيز عبد الرحمن ماهر. (2010). صيغ التمويل الإسلامي وأثرها في النشاط الاقتصادي. مجلة العراقية، 321.
- فليح حسن خلف. (2006). البنوك الإسلامية (المجلد). عمان: جدار للكتاب العالمي.
- كوثر الأبيجي. (2006). تقييم أداء صناديق الاستثمار الإسلامي. الاقتصاد الإسلامي. تاريخ الاسترداد 03 25 2020، من <https://www.aliqtissadislami.net>
- محمد الطاهر الهاشمي. (2013). المصارف الإسلامية (10) وقفات للتعرف على المصارف الإسلامية). مصراتة: جامعة مصراتة، ليبيا.
- محمد الطاهر الهاشمي. (2013). المصارف الإسلامية . ليبيا: جامعة مصراتة.
- محمد الطاهر الهاشمي. (2015). تقييم أداء المصارف الإسلامية في توظيف أساليب التمويل لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية"،. أبحاث ودراسات في التمويل الإسلامي، 05.
- نجاة محمد مرعي. (2020). دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية: ماليزيا نموذجاً. الصكوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.